http://www.almadapaper.com - E-mamil: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1487) السنة السادسة - الثلاثاء (21) نيسان 2009

نزاهـــة البرلمـان تبـدأ حملـة تواقيـع لاقـرار قوانـين الرقابـة

نواب يكشفون لـ(المدى) عن اعداد لائحة لاستجواب واستضافة الوزراء

بغداد / نصير العوام

في الوقت الذي كشف فيه عدد من اعضاء مجلس النواب عن اعداد لائحة باسماء وزراء وشخصيات حكومية لغرض استضافتهم واستجوابهم البعض منهم بشأن العديد من القضايا الواجب تفعيلها مع اختيار رئيس لمجلس النواب. يسعى عدد آخر من النواب للتصويت على مقترح استضافة رئيس الوزراء بشكل دوري لمناقشة الاوضاع الامنية والسياسية والاقتصادية في البلاد، والاطلاع على عمل المجلس عن كثب.

وعلى الصعيد ذاته، قال رئيس كتلة الرافدين البرلمانية يونادم كنا في تصريح خص به (المدى) امس الاثنين ان "هناك اجماع من قبل اعضاء مجلس النواب على ضرورة استضافة رئيس الوزراء نوري المالكي في جلسات مجلس النواب بين الحين والآخر او بشكل دوري من اجل الاطلاع على عمل البرلمان بما يؤسس الى تنسيق مشترك والخروج بآليات موحدة في العمل الحكومي.

واضاف كنا "هناك اتفاق بين اغلب اعضاء المجلس على استضافة عدد من الوزراء بعد تنصيب رئيس لمجلس النواب لتقييم مسيرة عملهم خلال الفترة الماضية والتدوال في المواضيع العالقة، بعد ان "تراخت" بعض مؤسسات الدولة في عملها، لعدم وجود رقابة مباشرة على عملها"، مشيرا الى ان "عمل مجلس النواب بشكل عام سيتغير بسبب تأخر اقرار الكثير من القرارات المؤجلة والتي تحتاجها البلاد خلال المرحلة الحالية اضافة الى ان اختيار رئيس للبرلمان سيكسب قرارات مجلس النواب درجتها القانونية وستعمل على فك قيود اللجان البرلمانية لممارسة عملها".

واشار الى ان "الاشهر الثمانية القادمة من عمل مجلس النواب ستشكل نقلة كبيرة في العمل البرلماني وهي كافية لاقرار كافة القوانين التي علقت في الاشهر الاربعة الماضية، فضلا عن امكانية البرلمان لتشريع العديد من القضايا المهمة والتي هي على تماس مباشر مع احتياجات المواطن".

وتابع "اعلن رئيس البرلمان المنتخب اياد السامرائي في جلسة امس الاول برنامج عمله للفترة المقبلة والذي سيتضمن ضرورة النهوض بواقع المجلس من جديد وتفعيل دوره الرقابي. موضحا ان لدى جميع اعضاء المجلس رغبة كبيرة في مباشرة عملهم الرقابي لمحاسبة جميع الاطراف المقصرة في اداء المهام الملقاة على عاتقها بدءا من الوزير نزولا الى اصغر موظف في مؤسسات الدولة".

من جانبه، قال النائب عن جبهة التوافق العراقية حارث العبيدي ان اعضاء مجلس النواب انتهوا من اعداد قائمة تحمل توقيعاتهم لاستضافة وزيري الداخلية والدفاع في اقرب وقت، بسبب ارتفاع حالات الخروقات الامنية واعمال التفجير التي دارت رحاها في العاصمة بغداد وباقي مناطق البلاد.

واضاف العبيدي في اتصال هاتفي مع (المدى) امس الاثنين ان "مجلس النواب سيستدعي اغلب الوزراء، وفي مقدمتهم وزيري الداخلية والدفاع ، كما ستسعى لجنة حقوق الانسان الى استدعاء وزراء (العدل ، حقوق الانسان) ورئيس مجلس القضاء الاعلى مدحت المحمود، لمناقشة موضوع حقوق الإنسان في العراق ، وما يجري في السجون العراقية".

واشار الى ان "لجنة العمل والخدمات ستسعى لاستضافة وزير الكهرباء كريم وحيد باسرع وقت ممكن، لمناقشة واقع المنظومة الكهربائية بعد مرور ستة اعوام على عمر الوزارة وتسلمها مهام تطوير هذا القطاع اضافة الى التعاقدات التي اجرتها الوزارة مؤخرا ومتعلقات كثيرة اخرى. مبينا ان اختيار السامرائي لرئاسة البرلمان ستقلب الكثير من الموازين، بعد ان كانت هيئة الرئاسة تعرقل عمل اللجان وجملة من القوانين المهمة للشعب.

وتوقع العبيدي ان "يصدر مجلس النواب خلال الايام القليلة القادمة لائحة باسماء الوزراء الذين سيتم استجوابهم او استضافتهم، بعد اجراء الاليات الدستورية للاستجواب او الاستضافة".

واوضح ان "اغلب النواب يشعرون بخيبة أمل بسبب أخفاق البرلمان في العديد من القضايا واهمها عدم تفعيل الدور الرقابي واستجواب الوزراء، لذا هناك تفكير جدي من قبل جميع النواب للنهوض بالمجلس من جديد". كما ايد العبيدي فكرة استضافة رئيس الوزراء بين الحين والاخر، شريطة ان تكون الاستضافة لامر مهم، وقال "المهام الكثيرة لرئيس الوزراء تحدد امكانية استضافته باستمرار، الامر الذي يستدعي مراعاة هذا الجانب وطلب حضوره لجلسات البرلمان لاسباب معقولة وللضرورة القصوى".

وركز العبيدي في حديثه على ما وصفه بـ" الترهل" في عمل مؤسسات الدولة لغياب الرقابة على عملها خلال الفترة الماضية، كما شدد على ضرورة اعطاء مساحة كبيرة لموضوع حقوق الانسان والمعتقلين في عمل المؤسسات والدوائر ذات التماس المباشر مع هذه الشريحة. لافتا الى اهمية الضغط الرقابي على مؤسسات الدولة من اجل الارتقاء بعملها، كون تلك المؤسسات "ترهلت" وهذا امر يعطل عمل الدولة في هذه المرحلة الحساسة، لاسيما والحكومة تشرع ببناء دولة المؤسسات.

واكد العبيدي نية لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب لاستضافة وزراء الداخلية والعدل وحقوق الانسان ورئيس مجلس القضاء الاعلى لمناقشة موضوع حقوق الانسان والمعتقلين وعملية اطلاق سراحهم، وتطبيق القرارات الدولية الخاصة بحقوق الانسان.

الى ذلك، اشار النائب عن الائتلاف الموحد حميد معله الى ان اعضاء مجلس النواب اتفقوا على تفعيل الدور الرقابي للبرلمان ومتابعة عمل دوائر ووزارات الدولة، مؤكدا في الوقت ذاته على ضرورة مراجعة الاخطاء السابقة للمجلس ، ومن ثم الشروع بعمل يتوافق مع متطلبات المرحلة الحالية.

وقال معلة في تصريح لـ(المدى) امس: ان "اعضاء المجلس ركزوا في جلسة امس (امس الاول) على ضرورة تفعيل الدور الرقابي للجان البرلمانية واستئناف العمل التشريعي الذي عطل طيلة فترة غياب رئاسة البرلمان.

واشار الى وجود مساع داخل مجلس النواب لاستضافة عدد من الوزراء وفق الاليات القانونية المعتمدة في هذا الخصوص، مبينا ان الفترة المقبلة من عمل المجلس ستكشف عن تكثيف محاسبة الوزراء والمسؤولين المقصرين في اداء عملهم المناط بهم، واحالة القضايا التي تثبت ادانتها الى القضاء.

كما طالب الكتل السياسية بعدم رمي التهم جزافا بوجه الحكومة ومؤسساتها وعدم عرقلتها عمل مجلس النواب اوعملية استضافة الوزراء، داعيا اياها ان تعمل مع الحكومة على تدعيم مسيرة العملية السياسية ومعالجة المعوقات التي تواجه عملها في كافة مؤسسات الدولة.

وفي ذات السياق، بدأ رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب الشيخ صباح الساعدي بجمع تواقيع اعضاء البرلمان لادراج مشاريع القوانين المتعلقة بالرقابة ومكافحة الفساد على رأس قائمة اعمال البرلمان المدرجة في الجلسات المقبلة.

وقال الساعدي في تصريح لـ(المدى) ان عددا كبيرا من النواب وقعوا لتأمين السقف القانوني لهذه الالية، مؤكدا تجاوز هذه التواقيع حاجز الـ ١٥٠ نائباً، مضيفا ان القوانين تتعلق بالمفتشين العموميين وديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة وقد قرئت خلال القراءة الاولى لجلسة مجلس النواب، لكن الحكومة قامت بسحبها منذ منتصف العام الماضي دون مبرر. كما توقع الساعدي اقرار هذا القانون في ظل انتخاب رئيس جديد للبرلمان، وانتقد في الوقت ذاته دور الحكومة والرئاسة السابقة للبرلمان اللتين لم تسهما في اقرار قانون الرقابة المالية، مشيرا الى ان ابعاد ودلالات هذا الموضوع اشرت وجود دفع حكومي لمنع تفعيل المؤسسات الرقابية ومساهمتها في القضاء على الفساد.

اكـدوا ضـرورة تفعيـل الـدور الـرقـابـي لمجلـس الـنـواب

سياسيون لـ(المدى): الاجمـاع على اختيار السامرائـي مثـل مطلبـا توافقيا للكتـل النيابية

بغداد / محمود خيون- احياء الموسوي

عبر عدد من اعضاء مجلس النواب عن تفاؤلهم لاختيار اياد السامرائي رئيساً للبرلمان بعد مخاض دام اكثر من اربعة شهور شهدت خلالها جلسات ساخنة ومحتدمة وسط آراء متباينة من قبل الكتل البرلمانية حول الشخصيات التي رشحت لمنصب رئاسة مجلس النواب.

وقال النائب عن الائتلاف الموحد حسن السنيد امس الاثنين "أن اختيار اياد السامرائي لرئاسة البرلمان جاء نتيجة توافقات سياسية بين الكتل البرلمانية ستفتح افاق التعاون في اقرار جملة قوانين مؤجلة، مبينا ان الكتل البرلمانية دفعت خلال الفترة السابقة الى الوصول الى صيغ نهائية حول آليات عمل مجلس النواب خلال المرحلة المقبلة لعمل البرلمان".

واضاف السنيد في تصريح خص به (المدى) ان عمل رئاسة البرلمان سيتم تقييمها من قبل الحكومة واعضاء البرلمان والشارع العراقي اذا ما تعاملت مع متطلبات المرحلة القادمة بمهنية ودبلوماسية تتجاوز العقبات والمشاحنات التي تدور اثناء مداولة اقرار القوانين او تقاطعات الكتل داخل المجلس، لافتا الى ان الرئيس الجديد للبرلمان يتميز بالكفاءة والحيادية في التعامل مع جميع الاطراف السياسية.

واشار الى ان موضوع اختيار رئيس للبرلمان اخذ فترة مناقشات امتدت الى ما يقارب الاربعة اشهر بسبب حساسية هذا المنصب وضرورة اختيار الشخص المناسب له والذي يحقق دعما للعمل التشريعي والرقابي للمجلس.

من جهته، قال النائب عن التحالف الكردستاني سامي الاتروشي "ان تنصيب رئيس للبرلمان هو بحد ذاته يعد نجاحاً للجميع بعد فترة طويلة من التأجيل والفشل في الاتفاق على من يتسنم هذا المنصب"، مشيرا الى ان "اختيار اياد السامرائي رئيساً للبرلمان هو فوز للكتل النيابية في الاجماع على شخص واحد يترأس المجلس.

وعبر الاتروشي في حديث خص به (المدى) امس عن امله بأن تدفع الكتل البرلمانية خلال الفترة المتبقية من عمرها الى تفعيل دورها الرقابي بما يحقق الارتقاء بالعمل الحكومي في كافة مؤسسات الدولة. مبينا ان الكتل البرلمانية التي صوتت لصالح اياد السامرائي لاعتلاء منصب رئاسة البرلمان يمكن حصر توجهها لسببين، احدهما الخروج من ازمة رئاسة مجلس النواب الشاغرة والثاني هو التفاف هذه الكتل حول شخصية يتوقعون بانها سوف تقود البرلمان الى الغاية المطلوبة وهي تفعيل عمل المجلس خلال الفترة القليلة المتبقية من عمر مجلس النواب، وبالتالي فنحن متفائلون بأختيار السامرائي لهذا المنصب.

وتوقع الاتروشي ان الفصلين التشريعيين المقبلين سيكرسان لتشريع حزمة من القوانين المهمة وبخاصة العالقة منها بسبب رفض الحكومة لتسريع القوانين المدعمة للعمل الرقابي كقانون هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية والمفتشين العموميين وقانون النفط والغاز وقانون الموارد المالية وقانون الخدمة والتقاعد العسكري وغيرها من القوانين. ولفت الى أن اهم القوانين الواجب تشريعها هي التي تدعم مراقبة الحكومة في جانبين اولهما تطبيقها للقوانين والقرارات الصادرة من مجلس النواب، والتي حددنا من خلالها تعامل الحكومة بانتقائية مع هذه القوانين وتطبيق بعضها وابقاء البعض الاخر حبراً على ورق والجانب الاخر هو تقديم الخدمات للشعب وتحقيق الاداء الافضل للوزارات

وفي ذات السياق، اكد النائب عن الكتلة الصدرية نصار الربيعي بأن انتخاب رئيس جديد للبرلمان خلفا للسابق محمود المشهداني شهدت مخاضاً عسيراً، مبينا ان حصوله على ١٥٣ صوتا ان دل على شيء فأنما يدل على توافق كبير بين الكتل السياسية لاختيار هذه الشخصية.

واضاف الربيعي في تصريح لـ (المدى) امس " ان الايام القادمة من عمل مجلس النواب ستشهد حضورا فعليا للكتل النيابية في عملها الرقابي والتشريعي نظرا لمحدودية الفترة المتبقية، مشيرا الى ان انتخاب رئيس للبرلمان سيعزز الجانب القانوني لاتخاذ القرارات ويحد من امكانية الطعن في شرعيتها.

واشار الربيعي الى ان جدول اعمال اعضاء مجلس النواب متخمة بالاجراءات التي اجلت والتي سيتم تفعيلها خلال الجلسات المقبلة وخاصة فيما يتعلق باستضافة او استجواب المسؤولين الحكوميين مع ضمان عدم ممانعة الحكومة في استدعاء بعض الشخصيات او تأخر بعضها لاي سبب كان، مبينا ان الحوارات المكثفة في الفترة التي اعقبت استقالة المشهداني اسست لتوافقات سياسية من شأنها تذليل عقبة المحاصصة التي عطلت عمل المجلس خلال الفترة الماضي من عمله.

وتابع ان التوافق خلال جلسات البرلمان لن يحقق الفائدة المرجوة منه في حال عدم تفعيل الدور الرقابي للمجلس ودعمه حكوميا وبخاصة فيما يتعلق باستدعاء الوزراء وكبار الشخصيات الحكومية

وفي ذات السياق، قال النائب عن جبهة التوافق عمر عبد الستار الكربولي أن اختيار اعضاء مجلس النواب لاياد السامرائي رئيسا للبرلمان من شأنه اصلاح مسيرة مجلس النواب وتفويت الفرصة على بعض المتصيدين في الماء العكر من تداول هذه القضية لغرض الحصول على مكاسب فئوية او شخصية.

واضاف الكربولي في تصريح لـ (المدى) " أنا اعتقد ان هيئة رئاسة مجلس النواب ممثلة برئيس المجلس السامرائي والنائبين أمامها مهمة جسيمة وهي إعادة هيبة البرلمان واستئناف دورها الرقابي والتشريعي الذي غيب لاسباب وتقاطعات سياسية اسهمت في اقالة الرئاسة السابقة، مبينا "ان الفترة المتبقية يجب ان يستغل فيها عامل الزمن وان تتخذ الرئاسة قرارات بمستوى المرحلة وبمستوى التحديات من اجل انجاز ما يمكن انجازه في فترة قصيرة والمهمة الملقاة على عاتقه هي توفير كافة متطلبات المرحلة الحالية، وهي مهمة إصلاح طال انتظارها نأمل ان تتحقق خدمة للوطن والمواطن وليس خدمة لكتلة أو حزب أو مكون.

واوضح الكربولي ان "اعضاء البرلمان بشكل عام واغلب الكتل بشكل خاص يعانون من إحباط ومرارة في الفترة الماضية من ان هيئة الرئاسة لم ترتق الى المستوى المطلوب منها لان هيئة الرئاسة يمكن ان تمرر ويمكن ان تسوف ويمكن الا تستجيب لكن اليوم وباختيار رئيس جديد للبرلمان نأمل ان تكون هيئة الرئاسة قادرة على ان تلبي مطالب النائب الذي هو ممثل عن الشعب في تعزيز الدور الرقابي وفي متابعة الحكومة لتنفيذ القانون وتقديم أفضل الخدمة للمواطن من خلال تنفيذ القوانين".

وتابع الكربولي ان عملية الاقتراع جرت بشكل سلس وهادئ وكان الحضور ٢٣٢ وبعد عمليتي الادلاء بالاصوات والفرز تبين ان السامرائي فاز بـ ١٥٥ صوتاً، معتبرا الأوراق البيضاء عبارة عن أوراق محايدة والأوراق التي كانت لصالح مصطفى الهيتي هذه جزء من العملية الديمقراطية. لافتاً الى أن إياد السامرائي لا يحمل معه مشروعا حزبيا ولا يمثل جبهة ولا حتى مكونا وانما مشروع إصلاح سياسي برلماني.

عمر عبد الستار

نصار الربيعي

سامي الاتروشي

اياد السامرائي

وسط مخاوف من تسريح منتسبيها وعدم تسليمهم مرتباتهم

المتعـددة تطمئـن الصحـوات بالتـزام الحكومـة بشمولهـم بوظائـف امنيـة ومـدنيـة

بغداد / المدى

طمأن قائدان أميركيان عناصر مجالس الاسناد (الصحوة) البالغ عددهم ٩١ ألف فرد بإلتزام الحكومة وجديتها في إلحاقهم بوظائف عسكرية ومدنية، مؤكدين أنه سيتم خلال الشهر المقبل البدء بصرف مرتباتهم بشكل منتظم دعما لمسار المصالحة الوطنية وتعزيزا لجوانب الاستقرار الامني. وقال نائب رئيس أركان قائد عمليات الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق اللواء جون جونسون بحسب (إيلاف) إن الحكومة العراقية ملتزمة بموعدها في تحمل المسؤوليات وتسديد جميع الرواتب لجميع عناصر الصحوات الذين يطلق عليهم «أبناء العراق»، والتي تقوم باعمال المراقبة والحراسة ضمن مناطقها. كما تعمل على دفع الأجور المستحقة.

وجاءت هذه التطمينات اثر مخاوف اثيرت مؤخرًا وسط مجاميع الصحوات من استهداف الحكومة العراقية لها وإعتقال قادتها وملاحقة عناصرها حيث كانت مناطق في بغداد قد شهدت مؤخرا مواجهات مسلحة مع عدد من هذه العناصر التي عبرت عن مخاوف من استهدافها الامر الذي دفع بقيادات منها الى الهرب الى سوريا والاردن .

واضاف اللواء جونسون « مرارا وتكرارا أبدت كل من الحكومة العراقية وقوات التحالف التزامهما لأبناء العراق من خلال تصرفهما وهذا ما يؤكد ويثبت التزامهما هنا.» واشار الى انه عندما يتم وضع عملية دفع رواتب أبناء العراق على المسار الصحيح سيتحول إهتمام الحكومة العراقية وقوات التحالف إلى عملية نقل أبناء العراق وتسليمهم وظائف جديدة في القطاعين العسكري والمدني .

واشار اللواء جونسون الى « إن القرار الذي إتخذه مؤخرًا مجلس الوزراء بنقل عمل أبناء العراق وتسليمهم وظائف في مختلف الوزارات وصهرهم في قوات الأمن العراقية هي إشارة مهمة جداً للأحداث التي ستجري في الأشهر المقبلة» كما نقل عنه بيان صحافي للقوات الاميركية.

من جهته، اشار رئيس عملية المصالحة من الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق العقيد جافري كولماير قائلاً « حاليا تقوم وزارة المالية بدفع رواتب أبناء العراق في أربعة محافظات هي : بغداد وبابل وواسط، وديالى وسوف يضاف إلى تلك المحافظات ثلاث محافظات أخرى في أواخر شهر نيسان الحالي أو خلال شهر أيار المقبل وستقوم الحكومة العراقية بدفع الرواتب وبشكل شهري لجميع عناصر أبناء العراق المتواجدين في المحافظات التسع العراقية حيث يبلغ عددهم ٩١ الف عنصر».

واضاف كولماير انه في الوقت نفسه يقوم المسؤولون بإتخاذ التدابير اللازمة لدفع الرواتب المتأخرة والمستحقة في المحافظات الأربعة حيث كان ذلك نتيجة خطأ غير متعمد في الميزانية العراقية. ويتم الآن العمل على تصحيح هذا الأمر في المحافظة الرابعة أيضاً حيث تم الإنتهاء من تصحيحه في المحافظات الثلاث إضافة على ذلك يتوجب على الحكومة العراقية أن تضم المحافظات الخمس المتبقية في برنامج دفع الرواتب بعد أن تولت المسؤولية الكاملة على جميع عناصر أبناء العراق.

واوضح العقيد كولماير إن التأخير في دفع رواتب أبناء العراق كان نتيجة قيام مجلس النواب والذي هو بمثابة الهيئة التشريعية الرئيسة بتغييرات في ميزانية العام ٢٠٠٩ حيث إن تلك بتغييرات أستبعدت تمويل مرتبات عناصر أبناء العراق مما أدى إلى تأخير في عملية دفع الرواتب لبعض العناصر في المحافظات الأربعة لعدة أسابيع أو لشهر واحد على الأكثر.

واضاف العقيد كولماير قائلاً « إن هذا الخلل في حد ذاته يمكن أن يكون من بعض القضايا التي تتوقعها حتى في الحكومات الديموقراطية السليمة حيث يتم التشاور في الأمور التشريعية المتعلقة في أمور الميزانيات» . واشار الى انه « ليس فقط برنامج دفع رواتب عناصر أبناء العراق هو الوحيد الذي تأثر خلال القيام بتعديل للميزانية العراقية، فلم يتم تمويل و دعم ٢٠٠ صندوق تابع للمجالس المحلية في جميع ارجاء البلاد وبشكل مؤقت من قبل مجلس النواب.»

واشار كولماير الى انه وعلى الفور قام مجلس الوزراء بالتحرك لتصحيح هذا الخطأ غير المتعمد وقام بتمرير قانون لصرف رواتب أبناء العراق من ميزانية وزارة الداخلية حيث سيظل هذا الحل سارياً حتى قيام مجلس النواب بتمرير حل نهائي لتمويل رواتب أبناء العراق. وأضاف قائلاً « إن هذا الأمر سيستغرق بعض الوقت لتحقيق تلك التغييرات ولكن العراقيين كرسوا أنفسهم لتعويض أبناء العراق لما قاموا به وقدموه من تضحيات حيث أنهم يقومون بالإجراءات المناسبة لذلك.»

واوضح إن القيام بتسوية للرواتب كان من أولويات الحكومة العراقية و قوات التحالف الذين ركزوا على البرنامج المتعلق بأبناء العراق حيث كان هذا البرنامج يشكل البرنامج الرائد لعملية المصالحة التي جرت في العراق. لقد تحركت الحكومة العراقية وبسرعة لإعادة تمويل البرنامج المتعلق بأبناء العراق حتى قبل قيامها بتمرير الميزانية النهائية لعام ٢٠٠٩.

وأنهى العقيد كولماير تصريحه قائلاً « من خلال العمل مع الحكومة العراقية نكون قد قمنا بدمج السكان الذين كانوا في الماضي منقسمين في عراق جديد و وفرنا لهم الأمل ومستقبل أفضل.»

وكانت القوات الاميركية اعلنت مؤخرا انتقال ٩١ الفاً من مسلحي مجالس الصحوات التي شكلتها عام ٢٠٠٦ الى السلطات العراقية حيث سيتم ضم ٢٠ بالمئة منهم الى قوات الامن العراقية فيما سيتم ايجاد وظائف مدنية للاخرين وضمان صرف الحكومة العراقية لمرتباتهم بعد تأخير استمر اشهر عدة اثار مخاوف من امكانية انتقال قسم منهم الى المنظمات المسلحة المتمردة .